

فيتو النهضة يرجئ البت في مصير حكومة الفخفاخ

الحركة الإسلامية تؤكد تشبثها بحكومة وحدة وطنية



فتحت حركة النهضة الإسلامية في تونس السبت فصلا جديدا من فصول خلافاتها مع رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ بعد إعلان مجلس شورى الحركة عن انسحابها من مفاوضات تشكيل الحكومة والتوجه نحو عدم تزكية فريق الفخفاخ الحكومي، ما يعني تأجيل البت بشكل نهائي في مصير حكومة الرجل المكلف من قبل الرئيس قيس سعيد.

صغير الحيدري

تونس - أعلنت حركة النهضة الإسلامية السبت على لسان رئيس مجلس شوراهما عبدالكريم الهاروني عن انسحابها من مفاوضات تشكيل الحكومة التونسية وعدم تزكية الفريق الحكومي لإلياس الفخفاخ. وبالرغم من نجاحه في حشد دعم حزب التيار الديمقراطي (ليبيرالي، 22 نائبا) وحركة الشعب (ناصر، 15 نائبا) إلا أن رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ لم يقنع حركة النهضة الإسلامية (الكتلة الأولى برلمانيا بـ 52 نائبا) بعد بضرورة منح الثقة لتشكيلته في البرلمان. وطبع التوتر والتهديد أجواء المفاوضات بين الفخفاخ وقيادات نهضوية أبرزها رئيس مجلس شورى الحركة عبدالكريم الهاروني الذي قال علنا الجمعة "إن الحكومة بهذه التشكيلة لن ترم". ولم يمنع اقتراب نهاية الوقت المحدد لتشكيل الحكومة بالـ 19 من فبراير الهاروني من دعوة الفخفاخ إلى مزيد من "الترتيب".

الفخفاخ أجرى تغييرات على فريقه الحكومي تم بمقتضاها منح حركة النهضة 8 وزارات عوض 5 تم الإعلان عنها سابقا

لكن تصريحات بعض قيادات الحركة على غرار زعيمها راشد الغنوشي، الذي لمّح غداة لقاء جمعه بالرئيس قيس سعيد إلى أن الأخير شدد على ضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة، تشير إلى أن الإسلاميين سيضعون نحو تمديد الحكومة رغم تحفظاتهم الكثيرة على والسعي إلى فرض إملاءاتهم على رئيسها، وفي حال استمرار تعنته حيال مطالب الحركة فإنها ستسحب البساط من تحته بعريضة ترسل إلى الرئيس مرفوقة باسم مقترح لتشكيل حكومة جديدة. ويدرك المتابع للشأن التونسي أن الذهاب إلى انتخابات مبكرة ستكون له تداعيات على موقع حركة النهضة حاليا حيث لم يُحدد حتى الآن موعد

تأجيل الضغوط إلى حين

حزبه والحكم على الفخفاخ وفريقه الحكومي بالفشل منذ تسلمه خطاب التكليف من الرئيس التونسي مستفيدا في ذلك من تحمس الفخفاخ المبالغ فيه لإقضاء قلب تونس والاحتفاء بجليلاب الرئيس. والغنوشي كان على يقين من خلال هذا الحكم بأن نجاح الفخفاخ صعب المنال في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية في تونس وسيستأثر به رئيس الحكومة المكلف والرئيس سعيد فقط ولكن إخفاقاته ستطاله والحركة الإسلامية معا لذلك فلا بد من الترويج لعدم رضا الحركة عن خيارات الفخفاخ وبالتالي تحصين الحركة من تداعيات الفشل. وعلى ضوء هذه المعطيات نجح زعيم حركة النهضة كذلك في إرسال إشارات لسعيد مفادها أنه وحزبه - المتحكما بالمشهد السياسي في تونس - لن يغامروا بانتخابات مبكرة لا يرغب الجميع في خوضها في تونس لكن سينتظرون بورقة حزب قلب تونس ورفع شعارات رافضة لإقضاء وهي استراتيجيات مكنت الغنوشي من احتواء تحركات رجل سعيد إلياس الفخفاخ.

لهذه الأسباب مجتمعة استقر موقف حركة النهضة على ابتزاز الفخفاخ وإطلاق تصريحات تحذر من عواقب الخيارات "الخاطئة" لرئيس الحكومة المكلف. وطالبت حركة النهضة بتحديد وزارات السيادة (وزارات العدل والداخلية والخارجية والدفاع الوطني)، وتكتسي هذه الوزارات أهمية قصوى لدى النهضة حيث تتوجس من فتح ملفات قضائية تهمها على غرار الإغتيالات السياسية والجهاز السري الموازي للامن التونسي وغيرها. وأعطت استراتيجيتها النهضة أكلها سريعا حيث طالب الغنوشي الفخفاخ بإجراء الإعلان عن تشكيلته الحكومية المقرر الجمعة وهذا ما تم بالفعل. وأعلن المكتب الإعلامي للفخفاخ عن تأجيل الندوة الصحافية التي كان من المزمع عقدها الجمعة بسبب تغييرات أجراها رئيس الحكومة المكلف على بعض الوزارات منح من خلالها الحركة الإسلامية 8 وزارات عوض 5 تم الإعلان عنها في وقت سابق. في محصلة تحركات النهضة نجح الغنوشي في ضبط الأمور في القصبية

سيفتح الباب مباشرة أمام خوض انتخابات مبكرة. ورغم تلويحها باستحقاق انتخابي مبكر إلا أن الحركة الإسلامية باتت لديها قناعة بما سترفضه هذه الانتخابات من نتائج عليها وخاصة على زعيمها الغنوشي الذي كان قضى لما يزيد عن الخمسين عاما في المنافي ليعود اليوم ويخرج من الخفاء للعلن من خلال رئاسة أعلى سلطة حاليا في تونس وهو البرلمان. فبالرغم من الانتقادات التي تطاله من قبل خصومه، والذين باتوا يهددون رئاسته للبرلمان، وبالرغم من إيمانه بالمكاسب التي قد تغنمها حركته الإسلامية في انتخابات مبكرة فإن من الصعب على الغنوشي المغامرة بالذهاب في هذا الاتجاه لما قد يحمله من مفاجات. كما يسود شعور عام في تونس يشير إلى أن غالبية النواب على الأقل لا يرغبون في خسارة مقاعدهم البرلمانية لاسيما هؤلاء الذين تحوم حولهم "شبهات فساد" حيث يتمتعون الآن بحصانة قد يعني فقدانها تعرضهم لخطر المحاكمات وغيرها.

مفوضية اللاجئين تعترم إغلاق مركز للمهاجرين في ليبيا

مركز نهاري مع العديد من وكالات الأمم المتحدة ومع خدمات طبية أو غذائية، مشيرة إلى أن "كل شيء مرتبط بالقدرة على المحافظة على الصيغة المدنية".

طالبو اللجوء المحتجزون في مراكز الإيواء التابعة لحكومة الوفاق لا يشكلون أكثر من 5 في المئة من ألف مهاجر في ليبيا

وتفيد معطيات المفوضية العليا للاجئين بأن المهاجرين وطالبي اللجوء المحتجزين في مراكز الإيواء التابعة لحكومة الوفاق لا يشكلون أكثر من خمسة في المئة من 47 ألف مهاجر في ليبيا. وقالت كارولين غلاك إن "ليبيا هي على الأرجح أسوأ مكان في العالم بالنسبة إلى أي لاجئ أو طالب لجوء". وأضافت "كل يوم إذا كنت تتحدث من أفريقيا جنوب الصحراء يمكن أن تواجه لحظة مؤلمة في ليبيا بسبب العنصرية أو التحرش أو التهديدات أو أعمال العنف". ومع ذلك يصل إلى ليبيا شهريا ألف طالب لجوء جديد من أفريقيا جنوب الصحراء، حسب المسؤولية نفسها.

طرابلس - أعلنت المفوضية العليا للاجئين أنها تفكر في أن تغلق الأسبوع المقبل مركزا لعبور المهاجرين في طرابلس تحول إلى "هدف" في "أسوأ بلد في العالم" لطالبي اللجوء. وكانت المفوضية قررت في نهاية يناير تعليق عملياتها في "مركز التجميع" عندما لاحظت أنه تم بناء أرض للتدريب العسكري خارج المبنى في طرابلس. ومنذ تجاوز هذا "الخط الأحمر"، تقوم مفوضية اللاجئين بإجلاء الأشخاص الأكثر ضعفا من هذا الموقع الذي يخضع قانونيا لوزارة داخلية حكومة الوفاق. وقالت المفوضية في المفوضية كارولين غلاك في باريس إنه لم يتبق حتى الجمعة سوى 119 شخصا في المركز الذي "توقع إغلاقه الأسبوع المقبل". وتعرض على اللاجئين المقيمين الذين ينتظرون إجلاءهم، مساعدة مالية تتراوح بين 450 و1100 دينار ليبي (293 إلى 718 يورو) حسب أوضاعهم العائلية، للخروج من هذا الموقع الذي أدى قصف تعرض له في يوليو 2019 إلى مقتل 53 مهاجرا على الأقل. وأوضحت المسؤولية نفسها "لكن لدينا أمل في أن نتمكن من إعادة فتحه في الوقت المناسب". وتابعت "هل ستنتم إعادة فتحه مركز للعبور؛ أو هل يمكن أن يعاد فتح

الانتخابات المبكرة تدفع إخوان الجزائر لإعادة التموقع

صابر بليدي

بسبب الحساسية التي يحملها النشطاء في الاحتجاجات والمسيرات تجاه الطبقة السياسية. وحاز مخطط عمل حكومة عبدالعزيز جراد على ثقة الأغلبية في الغرفة الثانية للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني)، رغم امتناع بعض الكتل المعارضة، بينما زكى نواب تحالف "النهضة والعدالة والبناء" المخطط المذكور. وأحاطت العديد من نقاط الظل بمخطط عمل الحكومة، لاسيما مصادر التمويل في ظل تقلص مداخيل البلاد المتأتية من النفط، وتاكل مخزون النقد الأجنبي إلى مستوى 60 مليار دولار. وينتظر أن تحيل الحكومة مخطط عملها على الغرفة الأولى للبرلمان (مجلس الأمة) خلال الأيام القليلة القادمة، وهي الخطوة الأقل تعقيدا، قياسا بالأغلبية شبه المطلقة لأحزاب السلطة ولما يعرف بـ "الثلاث الرئاسي".

وتسعى الطبقة الحزبية في الجزائر إلى استحقاق التطورات السياسية بالبلاد، لاسيما في ظل الحديث عن انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة، وهو ما أظهر لأول مرة مداخلات نيابية حملت خطابا شديدا تجاه الحكومة، في خطوة لاستمالة الوعاء الانتخابي، بينما اختارت حمس اللعب على واجهتين، مرة في قصر المرادية للتشاور مع رئيس البلاد، ومرة متتبع عن تزكية برنامج حكومته.

الاختراقات المهمة في مجال الحريات، وإعطاء الأهمية للمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة". وكان عبدالرزاق مقرري وعبدالله جاب الله، اللذان يقودان أكبر حزبين إسلاميين في الجزائر، قد اجتمعا في تصريحاتهما على أنهما "المسا لدى رئيس الجمهورية الرغبة والنية في الإصلاحات السياسية العميقة". وترزعت جبهة العدالة والتنمية، أنها حملت مطالب الحراك الشعبي إلى الرئيس الجديد، وأنها ترفع عنها، رغم أن الحضور الحزبي في الاحتجاجات السياسية تلتاشن خلال الأشهر الأخيرة، وعدم دعمها لمخطط عمل الحكومة في البرلمان شكل مفاجأة للمتابعين. وعلل النائب أحمد صادوق امتناع كتلة الحركة عن دعم مخطط حكومة عبدالعزيز جراد بكون "المسألة لا تعد اعتراضا على ما جاء في المخطط، وإنما لكون الحزب لا يمكن أن يعطي الحكومة صكا على بياض لأنه ينتظر الأفعال".

وأكد صادوق على أن "حمس غير مقتنعة بالمخطط، وأن أسوأ ما فيه غياب الرؤية وعدم تحديد الأولويات والإجراءات والإجال الزمنية ومصادر التمويل، رغم أنه حقق بعض

الجزائر - امتنعت الكتلة النيابية لحركة مجتمع السلم الإخوانية (حمس)، عن التصويت لصالح مخطط الحكومة المعروض على البرلمان، والحائز على ثقة الأغلبية، رغم التقارب الذي أوجت به تلميحتها لدعوة رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون للتشاور حول الوضع العام ومشروع تعديل الدستور، في خطوة تثير الغضب حول موقف هؤلاء من السلطة الجديدة. واعتبر حضور حركة مجتمع السلم للمساورات بمثابة الاعتراف بالرئيس تبون واستعدادا للتكيف مع الوضع الجديد، خاصة في ظل توجه السلطة إلى إمكانية حل البرلمان والمجالس المحلية في المدى القريب، والذهاب إلى تنظيم انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة.

وكان عبدالرزاق مقرري ورئيس حزب جبهة العدالة والتنمية عبدالله جاب الله قد لبيا دعوة رئيس الجمهورية، رغم أنها كانت من المعارضين للانتخابات الرئاسية والترشيح عبدالمجيد تبون، واختارا تيار المقاطعة. وبرر حزب العدالة والتنمية حضور رئيسه لمساورات قصر المرادية بكون "الرئيس الجديد للبلاد هو أمر واقع يحتم التعامل معه"، وهو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه حركة "حمس"، لكن



العب على أكثر من واجهة